محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات

مقدمة

محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL CO
AND DISPUTE RESOLUTION C

محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات

QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

قائمة المحتويات

رسالة من الرئيس 6
رسالة من الرئيس التنفيذي 8
حقائق رئيسية 10
نبذة عن محكمة قطر الدولية 12
الكادر القضائي 14
قضاة المحكمة 16
قضاة محكمة التنظيم 18
قلم المحكمة 19
مسار الدعوى القضائية 20
المحكمة الإلكترونية 21
مرافق المحكمة 26
خدمة المساعدة القانونية 28
خدمة الوساطة 29
التحكيم 30
برنامج التدريب الداخلي 32
برنامج تدريب كُتاب المحكمة 33

ص.ب. 1366، برج مركز قطر للمال 2،
شارع عمر المختار، الدوحة، قطر
T: +974 4496 8225 | F: +974 4496 8362
E: info@qicdrc.gov.qa
QICDRC.GOV.QA

سعادة اللورد جون توماس

رئيس المحكمة المدنية والتجارية

تتبوء محكمة قطر الدولية، والتي تتألف من المحكمة المدنية والتجارية (تسمى اصطلاحا المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال) و محكمة تنظيم مركز قطر للمال، مكانة رائدة على المستوى الإقليمي والدولي وذلك من خلال اعتمادها لأفضل الممارسات الدولية في مجال تسوية المنازعات المدنية والتجارية، حيث تهدف المحكمة لتقديم خدمات قضائية متميزة من خلال نخبة من القضاة من ذوي الخبرة القضائية والقانونية وذلك وفقا لأفضل المعايير الدولية التي تضمن تعزيز سيادة القانون وتسهيل الوصول للعدالة بشكل فعال من حيث المدة الزمنية والتكلفة.

وقد حرصت المحكمة منذ نشأتها على الاستثمار في البنية التحتية التقنية وتعزيز الجانب التكنولوجي في اعمالها ونظام إدارة القضايا الخاص بها، والذي نتج عنه اطلاق "المحكمة الإلكترونية" وهو النظام الإلكتروني لإدارة القضايا، حيث يعتبر النظام منصة إلكترونية آمنة و مجانية، تخول جميع اطراف الدعاوى من تقديم دعواهم ومتابعتها دون الحاجة للحضور شخصيا للمحكمة.

يتوفر النظام باللغتين العربية والانجليزية، ويخول المتقاضين من الولوج للنظام بطريقة آمنة من أي مكان في العالم من خلال الموقع الالكتروني للمحكمة وذلك عبر الأجهزة الالكتروني الخاصة بهم، سواء باستخدام الحاسب أو الاجهزة الذكية واللوحية الاخرى، وسيتمكن المتقاضين من تقديم أوراق الدعوى الخاصة بهم واستلام الإخطارات من قبل المحكمة بالإضافة إلى حضور الجلسات الكترونياً، دون الحاجة للتواجد بشكل شخصي في قاعة المحكمة.

فيصل السحوتي

الرئيس التنفيذي

يسعدني ان اقدم بين أيديكم الكتيب الخاص بمحكمة قطر الدولية، والذي يحوي على ملخص حول خدمات المحكمة والإجراءات والقواعد الخاصة بها والتي حرصنا بأن تكون متوافقة مع افضل الممارسات المعمول بها دولياً، حيث تهدف المحكمة من خلال تطبيق تلك الممارسات الى تعزيز سيادة القانون والعمل على تسهيل وصول العدالة للجميع. و تعتبر المحكمة جزء من المنظومة القضائية القطرية و تمتلك في كادرها القضائي نخبة من القضاة من ذوي الخبرة والكفاءة والمشهود لهم بالنزاهة والاستقلالية والحياد.

تتمثل قيم المحكمة في العدالة، العمل الجماعي، النزاهة، الخدمة الممتازة والابتكار، والتي بدورها تشكل نهج المحكمة وطريقة عملها، حيث يبرز عامل الابتكار في قاعة المحكمة ومرافقها وما تحويه من تقنيات تكنولوجية حديثة.

آمل ان يكون هذا الكتيب مفيد ونافع، متمنياً لكم قراءة ممتعة.

الحقائق الرئيسية

المحكمة المدنية والتجارية الدولية في قطر

محكمة إلكترونية رائدة عالمياً

قضاة من مختلف التخصصات القضائية في القانون المدني والعام

محكمة تنظيم متخصصة

امكانية الشروع في الإجراءات باللغتين العربية او الإنجليزية

عضو منتدب ضمن الاتحاد الدولي لتميز المحاكم

قاعة محكمة مجهزة باحدث التقنيات

أحكام نافذة

نبذة عن محكمة قطر الدولية

تأسست محكمة قطر الدولية- و هو المُسمى الرسمي للمحكمة كما سبق الإشارة إلى جانب مسماها بالمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 17 لعام -2012 بموجب أحكام القانون رقم 7 لسنة 2005 و تعديلاته ضمن منظومة مركز قطر للمال،لتعزيز ثقة الشركات المالية العالمية المرخصة فيه ، بالحصول على العدالة الناجزة في حل منازعاتهم من خلال هيئة قضائية دولية متخصصة لفض المنازعات الاستثمارية والتجارية. حيث تعد المحكمة عنصرا هاما ضمن رؤية الدولة لجذب الاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية مما يساهم في تنويع اقتصادها وذلك من خلال توفيرها لخدمات قضائية وفقات لافضل المعايير الدولية تساهم في توفير بيئة اعمال صحية والفصل في النزاعات بكفاءة وفعالية في وقت زمني قصير.

وتختص المحكمة أيضًا بالنظر في القضايا والنزاعات المدنية والتجارية الناشئة ضمن هيئة المناطق الحرة - قطر (بموجب القانون رقم 34 لسنة 2005 بشأن المناطق الحرة وتعديلاته).

يترأس المحكمة حاليا سعادة اللورد توماس، عضو مجلس اللوردات البريطاني، و الذي شغل سابقا منصب رئيس السلطة القضائية في إنجلترا وويلز، و يضم كادر الهيئة القضائية نخبة من القضاة الدوليين من دول مختلفة مثل قطر، المملكة المتحدة، الكويت، سنغافورة، الهند، نيوزلندا، قبرص، جنوب افريقيا ويتمتع جميعهم بالخبرة و السمعة الدولية المرموقة في سلك القضاء.

بالإضافة إلى المحكمة المدنية والتجارية، تختص محكمة التنظيم للاستماع إلى الطعون التي ترفع من الأفراد والشركات ضد قرارت هيئة مركز قطر للمال والهيئة التنظيمية وبقية الموسسات التابعة لمركز قطر للمال وكذلك إلى الطعون ذات الصلة بالتراخيص الصادرة من قبل هيئة قطر للمناطق الحرة.

ويترأس محكمة التنظيم السير وليام بلير، ويتكون كادرها القضائي من قضاة ياتون من دول مختلفة مثل قطر، المملكة المتحدة، هوند كونج، الهند، الولايات المتحدة، يتمتعون جميعهم بالخبرة والسمعة الدولي المرموقة في سلك القضاء.

بسم الله الرحمن الرحيم
وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ
صدق الله العظيم
محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
CENTRE

الكادر القضائي

يتكون الكادر القضائي للمحكمة من نخبة من القضاة الدوليين من عدة دول واختصاصات قضائية مختلفة، والذي يسهم في تنوع الفقه والمعرفة القضائية للقضاة.

ينضم القضاة إلى مدونة قواعد سلوك قضائية، يشكل فيها الاستقلال، والحياد، والنزاهة والاستقامة أحجار الأساس.

قضاة المحكمة

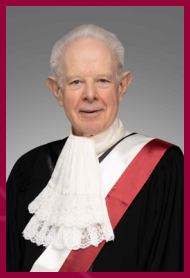

اللورد جون توماس
رئيس المحكمة

الدكتورة/ منى المرزوقي
قاضي التنفيذ

البروفيسور/ حسن السيد

**علي مالك –
مستشار الملك**

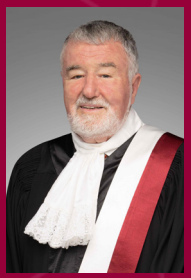

السير بروس روبرتسون

اللورد هاميلتون

جيلفا راجح

فرانسس كركهام، حاصلة على وسام قائد بالإمبراطورية البريطانية

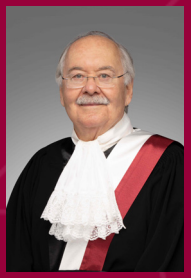

فريتز براند

الأستاذ جورج عفاكي

جورج أريستيس

هيلين ماونتفيلد – مستشارة الملكة

السير وليام بلير

يونغجيان تشانغ

قضاة المحكمة التنظيمية

السير وليام بلير
رئيس المحكمة التنظيمية
بمركز قطر للمال

ادوين جلاسجو

كوبال سبرانيوم

لورنس لي

الدكتورة/ منى المرزوقي

شون هاغان

قلم المحكمة

عمر العظمة
رئيس قلم المحكمة

عبد اللطيف المهندي
نائب رئيس قلم المحكمة

مسار الدعوى القضائية

تبدأ إجراءات المحكمة المدنية والتجارية عندما يقدم المدعي نموذج الدعوى، مشفوعا بالمستندات الداعمة. ويعمل استخدام نظام المحكمة الإلكترونية على تبسيط هذه الإجراءات من خلال اجرائها عن بعد، ما يتيح لقلم المحكمة إمكانية الاطلاع و تقييم المستندات المقدمة والمضي قدمًا في إصدار الحكم في الدعوى المتداولة.

بعد أن يبدأ المدعي في الإجراءات القضائية، يتعين عليه تسليم اوراق الدعوى الصادرة رسميًا إلى المدعى عليه. وفي الدعاوى الفرعية، يظل نموذج الدعوى صالحًا للتبليغ لمدة أربعة أشهر من تاريخ إصداره. وعند الاعلان، يُمنح المدعى عليه مهلة قدرها 28 يومًا لتقديم الرد. وبعد ذلك، يجوز للمدعي إرسال الرد وتقديمه.

يتم بعد ذلك عرض الدعوى عادةً أمام دائرة المحكمة للحصول على توجيهات، وغالبًا ما يكون ذلك في شكل جلسة استماع توجيهية أو جلسة لإدارة الدعوى.

دعاوى المطالبات الصغيرة

سندا لأحكام نص المادة (2)37 من الانظمة والقواعد الاجرائية للمرافعات المدنية والتجارية لدى المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال، فقد أصدرت محكمة قطر الدولية التوجيه الإجرائي رقم 1 لسنة 2022 بشأن الإجراءات الخاصة المتعلقة بدعاوى المطالبات الصغيرة والتي سوف تعمل على اختصار إجراءات التقاضي و مدة إصدار الحكم بالدعوى. و سوف تدخل الاجراءات الجديدة حيز النفاذ بتاريخ 1 مارس 2022.

وقد حدد التوجيه الإجرائي رقم 1 لسنة 2022 الإجراءات الخاصة المتعلقة بدعاوى المطالبات الصغيرة، والتي لا تزيد قيمة الدعوى فيها عن مئة ألف ريال قطري، او تلك الدعاوى التي يتقرر إخضاعها لهذه الإجراءات الخاصة وفقا لظروف الدعوى، وبعض النظر عن قيمتها.

وسوف تعفى دعاوى المطالبات الصغيرة، أو أي دعوى يتم إحالتها إلى المسار السريع لإجراءات دعاوى المطالبات الصغيرة، من أي رسوم قضائية.

وبمقتضى التوجيه الإجرائي الإجراءات، يتعين على المدعي إجراء إعلان الدعوى مرفقا بها كافة المستندات والبيّنات المتعلقة خلال مدة سبعة أيام كحد أقصى من تاريخ قيد الدعوى في قلم المحكمة، كما يتعين على المدعي عليه تقديم مذكرة الدفاع مرفقا بها كافة المستندات والبيّنات المتعلقة بالدعوى خلال مدة 14 يوما كحد أقصى.

في عام 2023، كان متوسط الوقت من الإصدار إلى الحكم في دعاوى المطالبات الصغيرة أقل من 5 أسابيع.

eCourt

المحكمة الإلكترونية، او النظام الإلكتروني لإدارة القضايا، هو منصة إلكترونية، مجانية الاستخدام، تخول مستخدميها، سواء كانو اطراف الدعوى او ممثليهم القانونيين، من رفع الدعوى واستلام والاخطارات والردود وابلاغهم بالاحكام الصادرة، دون الحاجة للحضور شخصياً لمقر المحكمة.

مميزات المحكمة الإلكترونية

- سهلة الاستخدام عبر الهواتف الذكية
- منصة إلكترونية متكاملة
- منصة إلكترونية آمنة
- ثنائية اللغة
- حلول افتراضية لعقد الجلسات
- خدمة الاخطارات للمستخدم

منصة إلكترونية آمنة للمستخدمين تمكنهم من تقديم طلبات الدعوى الخاصة بهم، تلقي الاتصالات والوصول إلى المعلومات الخاصة بالدعوى المرفوعة.

تعزيز الوصول للعدالة من خلال وسيط مصمم خصيصا ليتناسب مع القواعد والإجراءات الخاصة بالمحكمة ومحكمة التنظيم.

تسهيل الإجراءات الخاصة بإدارة الدعوى منذ تقديم الطلب إلى حين إصدار الحكم.

عرض الاخطارات عبر قنوات اتصال مختلفة سواء من خلال البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية لتنبيه المستخدم لعمل مهام معينة بالإضافة تحديث حالة القضية بشكل دائم للمستخدم.

يمكن الوصول إلى المحكمة الإلكترونية من خلال الاجهزة الإلكترونية المحمولة مما يتيح للمستخدم الاطلاع على الدعاوى والملفات المتعلقة بها بالإضافة إلى ارسال وتلقي الاخطارات من أي مكان في العالم.

متوفرة باللغتين العربية والانجليزية.

منصة الإلكترونية ذات واجهة مبسطة للمستخدم، مصممة خصيصا للتناسب احتياجات المتقاضين والقانونيين لضمان سهولة التنقل عبر الخيارات المتاحة بها.

مرافق المحكمة

توفر قاعة المحكمة مرافق متعددة الاستخدامات لعقد جلسات صوتية وعبر الفيديو، بجانب شاشات تعمل باللمس لمستخدمي المحكمة بما فيهم القضاة، موظفين المحكمة و محامين الاطراف، وكذلك مرافق الأدلة الإلكترونية ومرافق المسح والبث داخل قاعة المحكمة.

تتوافر شاشات كبيرة الحجم تكون مثبتة في سقف المحكمة، تمكن جميع المتواجدين في المحكمة من متابعة اعمال الجلسة، خصوصاً حينما يدلي الشهود بشهاداتهم عن بعد – عبر تقنية الفيديو – مما يتيح للمتواجدين سماع الشهود بشكل واضح. علاوة على ذلك، تتوافر شاشات اصغر حجما مع تم تركيبا في أماكن توجد محامين الأطراف مع لوحة مفاتيح تمكنه من الاطلاع على المعلومات الخاصة بالدعوى.

توفر المحكمة تسجيلاً صوتيًا ومرئيًا متعدد اللغات للإجراءات القضائية عند الاقتضاء. ويوجد داخل قاعة المحكمة غرفة ترجمة ، حيث يمكن للمحكمة توفير الترجمة الفورية إلى أي لغة حسب الحاجة، وذلك باستخدام خدمات الترجمة الفورية.

يتم توفير غرف اجتماعات خاصة للأطراف وممثليهم القانونيين مجهزة بأجهزة آيباد، شاشات عرض تفاعلية، وغيرها من المعدات المكتبية مع إمكانية الوصول الى الانترنت اللاسلكي (WIFI)

خدمة المساعدة القانونية

تتوافر خدمة المساعدة القانونية للافراد الغير مقتدرين على تحمل نفقات الدعوى والذين يندرج نزاعهم ضمن الاختصاص القضائي لمحكمة قطر الدولية، ويطلق على خدمة المساعدة المجانية باللغة الإنجليزية مصطح PRO BONO حيث يعود جذورها الى العبارة اللاتينية PRO BONO PUBLICO.
أما في السياق القانوني، فتعني تقديم المشورة والاستشارة القانونية بالإضافة إلى التمثيل القانوني لهم. وفي محكمة قطر الدولية. تتوافر المساعدة القانونية للأشخاص الغير قادرين ماديا والذين لديهم نزاعات مدنية أو تجارية، أو طعون ضد قرارات صادرة في حقهم أو أي نزاعات قانونية أخرى ضمن الاختصاص القضائي للمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال أو محكمة التنظيم لمركز قطر للمال، حيث سوف يتم تقديم المساعدة القانونية من قبل مجموعة من المحامين المتطوعين المسجلين لدى المحكمة.

ينبغي على أولئك الراغبين في الحصول على خدمة المساعدة القانونية الاطلاع على الارشادات الخاصة بالخدمة و تقديم طلب موجه الى فرق إدارة القضايا، والذي يعمل بدوره على النظر في الطلب بالإضافة إلى طلب بعض المستندات والوثائق، على سبيل المثال لا لاحصر، تقديم مستندات حول وضعهم المالي والذي تثبت عدم قدرتهم على تحمل تكاليف الدعوى.

خدمة الوساطة

تعتبر الوساطة أحد الوسائل البديلة لتسوية المنازعات والتي تعتبر خيار غير إجباري للأطراف المتنازعة لحل منازعاتهم و تعتمد على موافقة الأطراف المتنازعة على طرف ثالث الوسيط والذي بدوره يعمل على مساعدة الأطراف للوصول إلى حل مرضي لتسوية النزاع القائم. وتتسم عملية الوساطة بالسرية بالإضافة إلى أنها غير مكلفة وسريعة في إجراءاتها إذا ما تم مقارنتها بالوسائل الأخرى مثل التحكيم والتقاضي. يمكن للوساطة أن تسهم في حل مجموعة واسعة من النزاعات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، النزاعات الناشئة بين الموظفين وأصحاب العمل، والمستهلكين والتجار، وكذلك النزاعات المتعلقة بالشركات والكيانات المتعاملة معها. على عكس التحكيم والتقاضي، لا تعد الوساطة عملية خصومة، بل يقوم الوسيط بتسهيل المناقشة والحوار بين الأطراف بهدف التوصل إلى تسوية يُتفق عليها بشكل متبادل. وهذا يمكن أن يحافظ في كثير من الأحيان على علاقة العمل بين الأطراف.

التحكيم

يُتيح القانون رقم 2 لعام 2017 بإصدار قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية للأطراف خيار الاتفاق على "المحكمة المختصة" بالتحكيم. ويجوز للمحكمة المختصة أداء وظائف مختلفة بما في ذلك، الأمور المتعلقة بالتدابير المؤقتة، وتنفيذ القرارات، وطلبات الاستئناف. عند صياغة اتفاقية تحكيم كجزء من العقد وحيث يرغب الأطراف في اختيار محكمة قطر الدولية باعتبارها المحكمة المختصة، يجب على الأطراف استخدام صيغة بند تسوية المنازعات التابع لمحكمة قطر الدولية لتكون نية الأطراف واضحة ولا لبس فيها.

الوسائل البديلة لتسوية المنازعات

ينبغي على الأطراف المهتمة بأشكال أخرى من الحلول البديلة لتسوية المنازعات، مثل الوساطة، الاتصال بمحكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات للحصول على مزيد من المعلومات.

برنامج التدريب الداخلي

تقدم محكمة قطر الدولية برنامجًا تدريبيًا داخليًا لمساعدة المحامين المستقبليين على اكتساب رؤية ثاقبة في مجال العمل القانوني، وتحقيق التطوير الشخصي والمهني، وتوسيع وتعزيز شبكة علاقاتهم في المجتمع القانوني المحلي والدولي.

تستهدف برامج التدريب الداخلي طلاب كليات القانون ممن أكملوا 18 عامًا.

يمتد برنامج التدريب الداخلي في محكمة قطر الدولية لفترة تتراوح بين أسبوع إلى أسبوعين. يتمركز جلُ البرنامج التدريبي ضمن إدارة قلم المحكمة (إدارة القضايا)، حيث يطلع المتدربين على طبيعية القضايا المنظورة أمام المحكمة والقواعد والإجراءات المتبعة فيها. يشمل البرنامج التدريبي اطلاع المتدرب على جميع اقسام المحكمة، بالإضافة إلى التعرف على نشاطات مركز قطر للمال وهيئة المناطق الحرة والخدمات التي يقدمونها، ويهدف ذلك إلى تقديم نظرة شاملة للمتدرب على عمل المحكمة وطبيعة النشاطات التي تخضع ضمن اختصاصها القضائي.

برنامج تدريب كُتاب المحكمة

أنشئت محكمة قطر الدولية برنامجًا تدريبيًا لكُتاب المحكمة لمساعدة المحامين المستقبليين على اكتساب رؤية ثاقبة في مجال العمل القانوني، وتحقيق التطوير الشخصي والمهني، وتوسيع وتعزيز شبكة علاقاتهم في المجال القانوني المحلي والدولي.

تستهدف برامج تدريب كُتاب المحكمة خريجين كليات القانون الجدد، والذين يرغبون في الحصول على خبرات فيما يخص الجوانب العملية للممارسة القانونية، بالإضافة إلى الاطلاع على الخطوات والعوامل التي يتم أخذها بالاعتبار فيما يخص اتخاذ القرارات القضائية.

تمتد برامج تدريب كُتاب المحكمة لمدة ثلاثة أشهر تقريبًا، وسيعمل كُتاب المحكمة المتدربين ضمن فريق إدارة القضايا، حيث يتمركز عملهم في مساعدة موظفين الإدارة في التحضير للقضايا المنظورة أمام المحكمة، الرد على الاستفسارات الواردة من قبل الجمهور بالإضافة إلى تدوين الملاحظات وصياغة المذكرات في حال طُلب منهم ذلك.

وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل
محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات